تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي - حالة العراق بعد 2003 –

The Effect of the Sectarian Apportionment (Muhasa Ta'ifia) on Building a Democratic System

- The Case of Iraq after 2003 -

طالبة الدكتوراه/ محبوبة الأقريد[1,2,3]، الدكتور/ عبد الكريم باسماعيل[1]

[1]جامعة ورقلة، (الجزائر)

[2]مخبر إشكالية التحول السياسي والإقتصادي والإجتماعي في التجربة الجزائرية، جامعة ورقلة

[3]المؤلف المراسل: alagerid.mahbouba@univ_ouaragla.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/24 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/18 تاريخ النشر: 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ العزوزي حرزولي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ أحمد عناد (جامعة الوادي)

ملخّص:

تعد المحاصصة الطائفية (السياسية) من الأساليب التي تعتمد لتوزيع المناصب في الحكومة بين المكونات والأطياف على أسس طائفية، وقد أستخدمت في العراق وصاية من الاحتلال الأمريكي، الذي إعتبرها الحل الأمثل للمشاكل السياسية وبناء نظام ديمقراطي في بلد كان تحت سيطرة حزب البعث، بينما رأى الكثيرون أنها تعد مشكلا وليست حلا، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المحاصصة الطائفية، و توضيح مفهومها، و أهدافها، و فحص الخصائص التي تتميز بها، وكذا تأثيرها على بناء الدولة وطبيعة النظام السياسي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة التطبيق الصحيح لأسس الديمقراطية التوافقية، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والقضاء على أزمات الهوية والصراع المذهبي.

الكلمات المفتاحية: نظام المحاصصة؛ الطائفية؛ الديمقراطية التوافقية؛ بناء الدولة؛ العراق.

Abstract:

The sectarian apportionment (political) is one of the methods used in Iraq to distribute positions in government among the components and sects on sectarian bases. It was used as a guardianship of the American occupation, which considered it the best way to solve the political problems and build a democratic regime in a country which was controlled by the Baath Party, while many saw it as a problem and not a solution. This study aims at highlighting sectarian apportionment and clarifying its concept, its goals, and its characteristics. Also, it investigates its effect on building the nation and on the nature of the political system in Iraq after The American occupation. The study concluded that the

principles of a consensual democracy must be properly applied to achieve political stability and to eliminate the crises of identity and doctrinal conflict.

***Key words**: System of the apportionment; sectarianism; consensual democracy; State-building; Iraq.*

مقدّمة:

يعد التنوع الطائفي من أهم ملامح المجتمع العراقي الذي يضم تنوعا ثقافيا، دينيا، وعرقيا، ولهذا صار الحديث عن الوحدة من خلال التنوع، هو المطلب الذي يطفو على السطح عند كل أزمة سياسية، حيث تحتاج المجتمعات المتعددة إلى ثلاثة عناصر أساسية للقضاء على أزمات الطائفية و هي الديمقراطية التوافقية، النظام البرلماني، اللامركزية الإدارية و الفدرالية، وفي العراق و بإصدار قانون إدارة الدولة المؤقتة 2004 الذي كان بمثابة تشريع لبناء مؤسسات الدولة، تمّ الانتقال السريع للديمقراطية، وبالرغم من أن الدستور العراقي لم يذكر الديمقراطية التوافقية، غير أنه تم إستخدام نظام المحاصصة الطائفية كآلية للتعامل مع الأزمات التي عانى منها النظام العراقي.

ولاتزال الجهود السياسية مستمرة في العراق منذ الاحتلال الأمريكي 2003، بغية إيجاد الحل السياسي لتجاوز أزمة النظام السياسي العراقي، والقضاء على الاحتجاجات والصراعات الداخلية فيما بين الأحزاب وممثلي الطوائف وخاصة (السنية/الشيعية/الكردية) والتي تشكل محور النزاع، كما تسعى دول الجوار وبغية خدمة مصالحها، إلى التأثير في الواقع العراقي، أحيانا بالمبادرات السياسية و أحيانا بدعم المليشيات المسلحة، فكان الحل جاهزا، الذي يتمثل في التوافق بصيغة المحاصصة، لأن هكذا نموذج يصلح للمجتمعات المتعددة، غير أنه يختلف من بيئة لأخرى حسب ظروف الدولة ماضيها و حاضرها، و على هذا الأساس فإن إشكالية هذه الدراسة جاءت على الشكل التالي :

كيف أثرت المحاصصة الطائفية على البناء الديمقراطي في العراق بعد 2003؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

1- ما مفهوم المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية؟

2- كيف تم تطبيق المحاصصة الطائفية في العراق؟ وما هي إنعكاساتها على النظام السياسي العراقي؟

فرضية الدراسة:

يتوقف الفشل والنجاح في بناء البنية التحتية و العملية السياسية في العراق على كيفية تطبيق نظام المحاصصة الطائفية.

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لأهميته في خدمة هذا الموضوع، حيث إعتمدته في التعريف بمفهوم المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية وتحليل مختلف العناصر المرتبطة بها، كما إستعملت منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة العراق وإسقاط

الجانب النظري عليها، وإستخدمت المقابلة من أجل الحصول على معلومات من داخل المجتمع العراقي مع باحث أكاديمي.

أولا:

المحاصصة الطائفية على أسس الديمقراطية التوافقية

هذا المدخل عبارة عن إستهلال مفاهيمي الهدف منه التعريف بمصطلحات الدراسة ومعرفة طبيعة العلاقة بينها، وهذا لتوضيح ما تم تطبيقه فعلا في العراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003.

1.1.مفهوم المحاصصة الطائفية (sectarian quotas):

كلمة محاصصة في قاموس جميع اللغات تعني عملية تقسيم الكل إلى مكوناته حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه، أما في العملية السياسية فإن كلمة محاصصة هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة، فالمحاصصة هي منهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة في الانتخابات بالمشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامنية لقيادة البلاد وإدارة شؤون الدولة (موشيخ، 2007).

ويقصد بها أيضا تقسيم مناصب السلطة بين الكتل السياسية، بهدف إستمرار النظام السياسي الجديد، من خلال توزيع المناصب السيادية الوزارية، مما سمح للأحزاب السياسية الفائزة في الإنتخابات بالمشاركة في العملية السياسية على مستوى السلطة التنفيذية، وهوما يمثل تقسيم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية، وبالتالي إعتماد دولة المكونات بعيدا عن مبدأ المواطنة، أي الطائفية على حساب الوطن وشخصنة المؤسسات (عليكي و ميلوخ، 2017 ،ص ص 248-249).

والمحاصصة الطائفية لها عدة خصائص من خلال مسارها الطويل في الدول الأوروبية، فقد ساهمت في بناء المجتمعات الحضارية، وأفرزتها الممارسات الديمقراطية وعملية التطور المادي لتلك المجتمعات، تجسدت من خلال قوانين وأحكام في الدستور، وإرتقت لعتبة الدستور الاتحادي الذي حدد آلية المحاصصة في 14 دولة في الاتحاد الأوروبي، الذي يجمعهم هدف ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في القارة، كما أن كل الأحزاب الصغيرة والكبيرة تؤمن بها وتثقف منتسبيها بضرورة تطبيقها والالتزام بآلياتها، وبهذا تكون المحاصصة ثقافة جماهيرية وأفضل أسلوب يجمع العلاقة بين الأحزاب الوطنية المتآلفة والمتنافسة بقاسم واحد هو مصلحة الوطن العليا (موشيخ، 2007).

لكن ما حدث في العراق كان العكس تماما، المحاصصة لم تنبع من بيئة العراق، وإنما صدرت لها بنموذجها الغربي في فترة أعقاب الممارسة الديكتاتورية للنظام السابق، فضلا عن رغبة الأكثرية بإسترجاع أدوارها المفقودة وإيجاد مكان لها في السلطة، ورغبة الأقلية في الحفاظ على مكانتها في سدة الحكم، وبالتالي فإن القناعات والنوايا مختلفة عن تلك الأوروبية، والهدف واضح خدمة مصالح ذاتية والدفاع عن مصالح طوائف محددة على حساب المصلحة العليا للعراق.

فالمحاصصة السياسية في العراق أضعفت التوافقية ودور البرلمان في المراقبة والمحاسبة وتشريع القوانين، ذلك لكون الوزراء مسؤولين أمام كتلهم السياسية وليس أمام البرلمان أو رئيس الحكومة، وهو

ما أدى لتبذير موارد البلاد، فبسببها تم تنصيب وزراء غير أكفاء لم يقدموا خدمات للدولة (الرضا، 2016، ص 69)، وقد ساهمت المحاصصة كذلك في وضع عقبات لمؤسسات الدولة في أداء مهامها، كما تعد من معرقلات مشروع بناء الدولة المدنية في العراق، ناهيك عن ظاهرة الانقسام الطائفي (الصبيحي، 2017، ص125)، فتوليفة مجلس الحكم الذي قام به **بول بريمر**، كانت في حد ذاتها بداية السياسة الطائفية المقننة، والتعامل مع النخب السياسية العراقية بصفتهم ممثلين لطوائف، ومع العراقيين بصفتهم طوائف فحسب (بشارة، 2018، ص730).

2.1 - مفهوم الديمقراطية التوافقية (Consensual Democracy):

هي شكل من أشكال ممارسة السلطة في الدول ذات التنوع الإجتماعي كونها وصفة ناجحة، لاسيما في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، وذلك لوضع حد للفوضى والحروب الأهلية، وبديل لمنع تطور الأوضاع، وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي، وتمتاز الديمقراطية التوافقية بأربعة **خصائص** وهي : وجود إئتلاف واسع من الزعماء السياسيين في القطاعات المهمة للمجتمع المتعدد، والفيتو المتبادل والنسبية التي تعد أساسا في التمثيل والتعينات، الإستقلالية الذاتية في إدارة الشؤون الخاصة لتلك المجتمعات (محي، 2020، ص ص51 -52).

وتوجد عدة عوامل مساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية، منها تعدد وتوازن القوى، صغر حجم الدولة، وجود خطر خارجي، الولاءات الغالبة، التباينات الواضحة (مرزوق،2020)، فالنموذج التوافقي نموذج يقف متوسطا بين النموذج البريطاني الموحد، ونموذج الدبلوماسية الدولية، وهو يشبه الأخير خصوصا من حيث حرية تحرك وحداته وحقها في الفيتو المتبادل، فالإنفصال إلى عدة دول ذات سيادة يتخطى الإستقلال القطاعي بخطوة واسعة جدا، ولكنه لا يتنافى مع المسلمات الأساسية التي يبنى عليها النموذج التوافقي، وهو يدعم رأي **فرينيال** في تطبيق الفيدرالية كوسيلة توافقية أو التقسيم كحل أخير (أرنيت، 2006 ،ص75).

فالديمقراطية التوافقية خلافا للديمقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والإستراتيجيات والإحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة، الأقلية المعارضة والإعتماد المتواتر على أسلوب الإقتراع أو الإنتخاب، بل تعتمد على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل، والمشاركة في صنع القرارات من أعلى هرمه إلى أسفله دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذا تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الإعتراض، مما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة على صعيد الممارسة (علاء، 2005)، وتطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة مجتمعيا، التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الأزمات السياسية، لهذا فان عملية إشراك جميع المكونات المجتمعية (الأقلية والأغلبية) في صنع القرار السياسي، تعد ضمانة لعدم الإنزلاق في مواجهات وحروب أهلية (محمد، 2009، ص59).

3.1- العلاقة بين المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية:

عند دخول الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، بغية وضع حد للفوضى والفساد السياسي والصراعات على السلطة بين الطوائف خاصة الرئيسية منها السنية والشيعية والكردية، وبناء نظام ديمقراطي جاءت السلطات الأمريكية بحل لهذه المشاكل، تمثلت في الديمقراطية التوافقية على مقاس أجنبي لا يتوافق مع البيئة السياسية والإجتماعية في العراق، إلا أن ما طبق فعلا هو المحاصصة الطائفية (السياسية) على أسس الديمقراطية التوافقية، وهو الأمر الذي يدفعنا لطرح تساؤل حول مدى تطابق النموذج المجسد في العراق مع خصائص الديمقراطية التوافقية، وهل طبقت وفق ما يتلاءم و خصوصية المجتمع العراقي، أو غرست بنموذجها الغربي في بيئة العراق المتعددة والمختلفة عنها، أم أنها أخذت فقط البعض من خصائص الديمقراطية التوافقية؟.

من خلال مواد الدستور العراقي لسنة 2005، لايوجد نص حول تطبيق الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي وفي تشكيل الحكومات، إلا أنه بدأ التطبيق الفعلي للنظام الديمقراطي التوافقي في الحكومات فيما بعد، ولكنه طبق على مبدأ المحاصصة السياسية، مما جعلها تخفق في بناء دولة مدنية وسياسة ناجحة (محي، 2020، ص52)، وبالتالي ترجمت الديمقراطية التوافقية في العراق إلى محاصصة طائفية، قومية وسياسية، وصارت هذه المحاصصة تنخر جسد الدولة، كون البعض رفعها فقط كشعار في وجه الآخر،من أجل إستحداث مناصب ووظائف خاصة (سفيح، 2016).

وبالتالي ما نتج عن الإنتخابات العراقية ليست محاصصة سياسية حقيقة هدفها وطني،وإنما عملية تقاسم سلطة بين قيادات حزبية وخدمة مصالح خاصة على حساب أجندات طائفية.

ثانيا

بناء النظام السياسي في العراق على أسس المحاصصة الطائفية بعد 2003

لم تكن تثار بالعراق قبل سنة 2003 مشكلة الإنتشار القومي والديني بسبب ديكتاتورية النظام،وإنما ظهرت سنة 2005 كتغيير واضح في آليات النظام السياسي،وقد صاحب التوجه الفيدرالي دستوريا إتجاه آخر واقعي لم يعرض على الدستور، وهو إضفاء الصبغة السياسية الدينية الطائفية على الحكم، ودليل ذلك أن شؤون الدولة لا يتم الموافقة عليها إلا بتزكيتها من طرف رجال الدين، وهو ما أثر على تشكيلة المجالس البرلمانية وتقاسم السلطة.

1.2. تشكيلة المجالس البرلمانية:

بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003، نسجت تشكيلة مجلس الحكم بشكل توافقي بين مكونات سياسية ومجتمعية، غير أنها خلقت أزمات متكررة منها إنتخاب رئيس للبرلمان بعد إستقالة رئيسه محمود المشهداني في أخر 2008، مما أفرز صراعات وتعطيل شبه كلي للبرلمان، سببها مطالب بأن يكون الرئيس الجديد سني،بناءا على توافقات تمت بين المكونات الإجتماعية والسياسية، فبعد الإنتخابات البرلمانية لسنة 2005 وزعت المناصب الرئاسية على النحو التالي: رئاسة الجمهورية من حصة الكرد، رئاسة

الحكومة من حصة العرب الشيعة، رئاسة البرلمان من حصة العرب السنة، بغض النظر عن نتائج الإستحقاق الإنتخابي، وهو ما يعكس معوقات الديمقراطية التوافقية في الحياة السياسية في العراق (محمد، 2009 ، ص ص 63-64).

وقد نص الدستور العراقي على إعتماد النظام البرلماني عاكسا بذلك ميلا في إستخدام التوافقية، لأن هذا النظام يقلل من فرص إقامة حكم الأغلبية، ولا يسمح بتمركز السلطة بيد الرئيس وهو ما وضحته المادة 138، حيث أعتمد الدستور النظام الفيدرالي وحدد الصلاحيات الحصرية للسلطة الإتحادية في المادة 110، والصلاحيات المختلطة مع سلطات الأقاليم في المادة 114، وترك ما لم ينص عليه من صلاحيات للسلطة الاتحادية ليكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم، مما شكل تحولا جذريا في الدولة المركزية التي هيمنت على العراق لسنوات، وأعتمد **مبدأ التمثيل النسبي** في النظام الإنتخابي الذي أعتمد حديثا وقتها (حسن، 2016،ص ص 47-48)، وأكدت ذلك المادة 01 من الدستور العراقي 2005 أن جمهورية العراق دولة إتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، و نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. (الدستور العراقي 2005)

العراق يعد حالة إستثنائية فالمعروف أن الأقلية دوما تشكو من ظلم الأغلبية، التي تستفرد بالحكم وتهمش الأقلية التي تعيش معها في الدولة، لكن ما حدث في العراق هو العكس، إذا على مر التاريخ إشتكت الأكثرية من ظلم الأقلية، التي إستبدت في الحكم لسنوات طويلة، إلى أن جاء الإحتلال الأمريكي 2003 وفيه تم الإعتراف رسميا بحق الشيعة بكونهم الأكثرية (البديري و عايد،2010،ص 147-148)، وأرفقت الصيغ التوافقية التي أقرها الدستور بقوانين وممارسات عرفية ذات طابع توافقي، مثل ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة الكتل الكردية، الشيعية والسنية الرئيسة، وتشكيل هيئة رئاسية ثلاثية للبرلمان بنفس عناصر مجلس الرئاسة، وهو الأمر ذاته لنواب رئيس الوزراء، وأعتمد نظام النقاط لتوزيع الوزارات في السلطة الإتحادية على الكتل الرئيسة في إطار حكومة الشراكة الوطنية، وقد تكررت هذه العملية في الدورات الإنتخابية الثلاث التي تلت نفاذ الدستور (حسن، 2016 ،ص48).

وفيما يلي جدول يوضح التشكيل الطائفي للحكومة الإنتقالية العراقية 2005:

الطائفة	عدد الوزراء	النسبة المئوية %
الشيعة العرب	16	50
الأكراد	8	25
السنة العرب	6	18.7
المسيحيون	1	3.1
التركمان	1	3.1
المجموع	32	100

المصدر: علي صباح صابر، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، ص 101.

ويتضح من الجدول التشكيل الطائفي للحكومة الإنتقالية العراقية 2005 التي نتجت ما بعد مرحلة الديكتاتورية، أن إنتخابات 2005 أفرزت مشهد سياسي جديد لم يعهد في العراق من قبل، فهناك مزيج وخليط من الأكثرية التي أتت تحت غلبة الأقلية إستطاعت أن تجد لها مكانا في قبة البرلمان وتمثيل طوائفها، وكانت هذه أول ملامح التغيير الأساسية وبداية مرحلة جديدة من السياسية في العراق الجديد ما بعد صدام حسين.

فسلطة الإحتلال الأمريكي في العراق سنة 2003 كرست مبدأ الطائفية كمعيار للمشاركة السياسية وذلك عند تشكيل مجلس الحكم المؤقت المعين من طرفها، ويتضح هذا من تشكيلة أعضاء مجلس الحكم المؤقت الإنتقالي السياسي (الرضا، 2016، ص44).

2.2. الإنتخابات البرلمانية وتقاسم السلطة:

تنص المادة 49 من الدستور العراقي لسنة 2005 أن مجلس النواب يتكون من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد لكل مئة من العراقيين يمثلون الشعب، يتم إنتخابهم بالإقتراع السري المباشر ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب، ويتم تنظيم الإنتخابات بقانون يوضح شروط المرشح،كما نصت المادة 50 أن الدورة الإنتخابية لمجلس النواب تكون عبارة عن أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له وتنتهي بنهاية السنة الرابعة (الدستور العراقي 2005)، وقد شهدت الساحة السياسية في العراق بعد إنتخابات التشريعية 15 كانون الأول 2005 جدلا، بسبب الخلافات العميقة بين الكتل السياسية، التي لعب الأكراد فيها الدور البارز، بغية تحقيق التوافقات والمساومات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، وشهد العراق بعدها العديد من التحولات السياسية منها تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة آيار 2006 حكومة الوحدة الوطنية، بالإضافة لتزايد معوقات التحول الديمقراطي أثناء فترة حكومة الوحدة الوطنية في الفترة مابين 2006 و2010، لعلى أبرزها غياب الحرية و الوفاق الوطني (الصباح، 2015/2014،ص106-110).

أما الإنتخابات النيابية 2006 فقد أفرزت الكثير من الكتل السياسية، وتم إنتخاب رئيس ونائب للبرلمان العراقي وإنتخاب مجلس رئاسة الجمهورية، حيث يقوم مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة، وبهذا إنتهت المرحلة الإنتقالية لإدراة الدولة وصار للعراق برلمان منتخب لمدة 4 سنوات، وكذا حكومة مشكلة من طرف البرلمان، ومنحها الثقة وتولت إدارة البلاد لغاية 2010 (جابر و والي، 2019 ،ص ص 422-423)، بينما في الإنتخابات البرلمانية 2010 ظهرت تيارات وطنية سياسية علمانية، لديها منطلق تشكيل كيانات إنتخابية ليس على أساس طائفي، وليس للطائفية أولوية ببرنامجها، تضم مزيج من الطوائف وتبتعد على رسم سياسات بإتجاه طائفي معين، إلا أنها لم تنجح في القضاء على التنافس الطائفي داخل البرلمان، ولا حتى تغيير فكرة المشاركة في الإنتخابات على أساس طائفي، ويظهر هذا في نتائج إنتخابات 2010، وبعدها 2014 التي بالعكس أفرزت إئتلافات سياسية أكثر طائفية (الرضا، 20165 ،ص ص 47-48).

لكن هناك متغير مهم ظهر في إنتخابات 2018، حيث إنقسمت القوائم الإنتخابية الشيعية، السنية والكردية، وكذا القوى الفائزة منها في قوائم مختلفة، وتوزعت فيما بعد بين تيارات تنازعت الإستحقاقات السياسية والمناصب أو إتبعت قوى خارجية، تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب و وإيران من جانب آخر، بل حتى أن الخلافات داخل الطائفة الواحدة بدت وكأنها تسير على وقع الخلاف الأمريكي الإيراني الذي فشل لأول مرة بعد 2003 في الإتفاق على شكل الحكومة العراقية وهوية أعضائها (لقاء، 2018).

ومن خلال كل هذا يمكن القول أنه قد تم ترسيخ الإنتخابات كوسيلة لتداول السلمي للسلطة، وبهذا توفرت أبرز عناصر النظام السياسي بشكله النيابي، لكن بصيغة طائفية واضحة كان لها إنعكاس على أداء السلطة السياسية.

ثالثا

إنعكاس المحاصصة الطائفية على الأداء الديمقراطي في العراق بعد 2003

تعد الديمقراطية التوافقية ومن خلالها المحاصصة الطائفية السياسية الحزبية، بناء وإستقطابا مجتمعيا عموديا، تجدد الروابط العرقية والمذهبية وتعظمها على مستوى الرابط الجماعي الوطني، وهي بذلك تضعف الهوية الوطنية والمواطنة، وتؤثر بشكل كبير على الأداء الديمقراطي والنظام السياسي على حد سواء.

1.3. إنعكاسها على الممارسات والوظائف السياسية:

حدثت فوضى سياسية وإدارية أدت إلى ضعف الأداء الحكومي مقابل قوة الأطراف الأخرى، والضعف في الدور الرقابي والتشريعي للسلطة التشريعية، ناهيك عن الفساد المالي والإداري والسياسي في أغلب مفاصل الدولة، وإختلال التوازن الداخلي في المجتمع بسبب التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) والترهل الحكومي، غياب الخطط التنموية وإعتماد معيار الولاءات الحزبية على حساب معيار الكفاءة، بالإضافة لغياب المعارضة البرلمانية وهي إحدى ركائز الديمقراطية لأن أغلب الكتل مشاركة في الحكومة، وكذا إحتكار القرارات المهمة بيد رؤساء الكتل السياسية التي تحولت إلى أوليغارشية سياسية (محي، 2020، ص ص 53-54).

يبدو أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد يكون محقا في تصريحه قبل إنتخابات 2010 (والذي كان من بين الرافضين للديمقراطية التوافقية ومؤيد للإستحقاقات الإنتخابية) حين قال: "الديمقراطية التوافقية أحد أسباب مشاكل العراق وعقبة أمام بناء الدولة، كما رأى أن النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني وأيد الديمقراطية التي تمنح الأكثرية الإنتخابية حق تشكيل الحكومة" (السعيد، 2020/2019، ص 280)، كما أنه في عملية التشريع أصبحت الديمقراطية التوافقية في عملية التشريع وإتخاذ القرارات آلية معطلة للقرار السياسي، لأن التوافقية هي في حقيقتها عملية مقايضة أصوات أو مساومة لأجل التصويت على حزمة مشاريع، أي القوانين المهمة التي يشرعها مجلس النواب

ليس إنعكاسا لمتطلبات الشعب وتماشيا مع مدخلات النظام السياسي، وإنما إنطلاقا من مصالح شخصية للكتل السياسية (حسين، 2016).

الديمقراطية التوافقية يكون فيها النائب ممثلا لطائفته متخذا للقرار بإسمها ولا يخرج أبدا عن السرب، كما تعطل الدور الرقابي الذي يعد الجدار الواقي لتعسف السلطة التنفيذية، ناهيك عن التداخل بين الإجتماعي والسياسي يعد أمرا سلبيا جدا من شأنه الإخلال بمبدأ المواطنة والهوية (محمد، 2009، ص72)، حيث أعطت المحاصصة للأقليات وزنا أكبر من حجمها، كما أسهمت في تراجع المواطنة وسيطرة نخبة قليلة من فئات المجتمع على صنع القرار، كونهم يساومون بعضهم للوصول لحلول توافقية (مرزوق،2020 ، ص 15-16)، ونظرا لإعتماد المحاصصة فإن التوافقات السياسية لا تتم بسهولة وتحتاج إلى مدة طويلة للوصول إليها، مما ينجر عنه إشكالية في رسم السياسة العامة، لأنها تعطل القرار السياسي و تأخر تشريع القانون فيؤثر على العملية السياسية،ويؤدي لفشل رسم السياسة العامة لعدة أسباب منها: العنف الحزبي كالتلاعب بنتائج الإنتخابات والعنف الفئوي بشكليه العرقي والطائفي (السعيد، 2020/2019، ص ص 287-288).

كما أن المحاصصة الطائفية والإثنية لا تمنع زعماء الأحزاب الطائفية والإثنية من السعي إلى تغيير حجم الحصص كلما تغير ميزان القوى الداخلي "عسكري، إقتصادي.."، لصالح أحد أطراف أو اللجوء من أجل ذلك للمراكز الإقليمية والدولة ودعوتها لتدخل في ترتيبات الحياة السياسية الوطنية (هلال، 2008)، كما أن النظام البرلماني ليس منه جدوى لأنه أدى لعرقلة عمل الحكومة ولم يتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار، فالبرلمان العراقي لم يكن فاعلا منذ 2006 وإلى الوقت الحالي لا على المستوى التشريعي ولا الرقابي، فالأحزاب السياسية لم تحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية ما دفعها إلى تشكيل الإئتلافات الحزبية، مما عرض الحكومة بشكل مستمر للتغيير لعدم تمتعها بالأغلبية اللازمة في البرلمان، وأضعف قدرتها على حفظ الإستقرار السياسي الداخلي وأدائها الخارجي، مما حول النظام البرلماني إلى نظام التعددية التوافقية على أساس الطوائف وغيرها، إذ جرى توزيع بعض المناصب السياسية العالية كمنصب رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان بين جماعات التكتلات السياسية بالرغم أن الدستور لا ينص على هذا (شذى، 2009، ص 44).

لم يشمل الأداء الطائفي الأجهزة السياسية فقط بل حتى القانونية منها، بحيث كل طائفة لها محاكم خاصة للبت في النزاعات فيما بينها، بالرغم أن الدستور العراقي نص وبشكل واضح في المادة 87 من الدستور أن السلطة القضائية مستقلة، غير أن التعامل مع العراقيين يكون على أساس مكونات طائفية وليس فقط مواطن بغض النظر عن إنتمائه، بل حتى الأجهزة الأمنية شملها التقسيم الطائفي حيث نصت المادة 09 من الدستور أن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية تتكون من مكونات الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة، كما يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار قوات مسلحة (الدستور العراقي 2005)، لكن واقعيا هناك ميليشيات لكل

حزب، كما أن لها تدخل في السياسية بشكل أو آخر، ولعلى تصفية القيادات والشخصيات السياسية التي تعارض برنامجها خير دليل على ما يحدث، حيث تم قتل سياسيين وباحثين ومحامين لهذه الأسباب.

2.3- **البنية الداخلية والنفوذ الإقليمي:**

على المستوى الداخلي كثيرا ما يؤثر التنوع الطائفي في الدولة ويعد خطرا عليها، إذا ما كان هناك صراع على السلطة بين الإثنيات سواء كانت أقلية أو أكثرية، و الأمر الأكثر من خطير هو إستغلال الورقة الطائفية من طرف قوى خارجية وإقليمية لتحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية تخدم أطرافا محددة خارج الحدود الإقليمية للعراق، حيث أسهمت المحاصصة الطائفية في تجزئة المجتمع ونقله من المجتمع المتعايش نسبيا إلى مجتمع متقاتل، من خلال تحويل الأزمات إلى صراعات، ثم إلى إنقسام طائفي وديني وعرقي، وهذا بسبب قلة الوعي وتعدد الإنتماءات والولاءات، بسبب تراجع وسائل التنشئة الإجتماعية، ناهيك عن تخوف الأطياف السياسية وعدم ثقتها بالمكونات الأخرى، فالشيعة يتخوفون من رجوع حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان بقيادة سنية، والسنة يتخوفون من إحتكار السلطة من طرف الشيعة التي يعتبرونها إمتدادا لإيران، أما **الأكراد** فدعواتهم تنطلق من حلمهم بتأسيس دولة الأكراد المستقلة، وبهذا انتقل المجتمع العراقي لهذا الحال عن طريق تسيس الهوية الطائفية التي حوّلت المكوّن الإجتماعي إلى حزب سياسي (عليكي وميلوخ، 2019، ص ص249-250)، لعل كل هذا يعود لكون العراق عانى من الصدمة والفراغ وضعف السلطة، وكذا الإيرادات التي تعتمد على النفط، فالدولة لعبت دور في تبني الريع وتغافلت عن تبني الأمن والإستقرار وهو ما أثر على حياة المواطنين، عندما إرتفع مؤشر الإنفاق على الأمن، وقل مؤشر الإنفاق على الرعاية وتوفير فرص العمل، يعنى أن المجتمع وبيئة النظام السياسي أصبحت بعيدة على النظام نوعا ما (البياتي، 2016، ص257)، ناهيك عن ضعف **الإقتصاد** الذي يعد من أهم السمات التي ميزت فترة مابعد الإحتلال الأمريكي للعراق حيث إختل التوازن الإقتصادي الكلي من خلال الإختلالات الهيكلية، و حدث تراجع في الناتج المحلي الإجمالي والنفطي بشكل خاص، ناهيك عن إرتفاع نسبة مساهمة الإنتاج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية، وهيمنة القطاع العام على غالبية النشاطات الإقتصادية، ومساهمته بنسبة كبيرة في تحقيق الإستثمارات الجديدة في مختلف قطاعات الإقتصاد العراقي، فضلا عن أن قيمة الإنتاج من النفط الخام تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، بجانب ضعف مساهمة الإنتاج الزراعي والصناعي وغيرها من النشاطات، حيث بلغت الإيرادات النفطية نسبة تفوق **90%** من مجمل مصادر الميزانية العامة،مما أنتج تخلف البنى التحتية في القطاع النفطي (الستار، 2010 ،ص ص 6-8)، أما النفقات العامة فقد بلغت 80873.2مليار دينار سنة 2018 والإيرادات العامة 106569.8 مليار دينار، بينما بلغ إجمالي تكوين رأس مال ثابت بالأسعار الجارية 32330.2 سنة 2017 لتسجل انخفاظا مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ 50650.6 مليار دينار (وزارة التخطيط العراقية، 2020).

وفيما يلي جدول يوضح مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني من عام 2018 والربعين الأول والثاني لعام 2019 في العراق:

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019	نسبة التغيير %0	نسبة التغيير %0
			1	2	3	2/1	3/2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	66.511.118	60.432.072	67.242.400	1.1	11.3
الناتج المحلي الإجمالي ماعدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	36.306.704	32.813.952	37.085.031	2.1	13.0
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2012	ربعي	%	104.5	105.1	104.8	0.2	-0.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	1.759.553	1.565.598	1.733.052	1.5	10.7
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	960.495	850.102	955.800	0.5	12.4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	51.514.298	49.267.669	52.018.498	1.0	5.6
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	1.991.422.0	16.806.640	19.005.632	854.4	13.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	دينار	1.361.192	1.276.364	1.340.6831	-1.5	5.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	دينار	528.245	435.405	489.836	-7.3	12.5

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الإقتصاد العراقي، 2020 ص 19.

وبقراءة مبسطة للجدول يتضح أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 1.7 مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بإرتفاع نسبته 10.7% عن الربع الأول لسنة 2019، وإنخفاض نسبته 1.5 %عن الربع الثاني لسنة 2018، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط 0.96 مليون دينار في الربع الثاني لـ 2019، بإرتفاع نسبته 12.4% عن الربع الأول لسنة 2019، وإنخفاض نسبته 0.5% عن الربع الثاني لسنة 2018، مما يدل على عدم إستقرار نصيب الفرد وإرتباطه دوما بأسعار النفط مما يجعل مدخول المواطن العراقي مرهون دوما بتقلبات أسعار السوق العالمية.

تقوم الديمقراطية التوافقية على أساس تقاسم السلطة بين المكونات، لكن في العراق تم إستغلال هذا الموضوع،حيث أصبحت هناك فجوة بين النخب و المجتمع، وصارت هذه النخب غير قادرة على إقناع الشعب، وتقاسمت (النخب من المكونات الشيعية /السنية /الكردية) المنافع فيما بينها لخدمة مصالح مشتركة فالعوائد لاتستفيد منها القواعد الشعبية الحقيقية من سنة وشيعة و أكراد، وإنما تعود لهذه النخب، وهو ماتسبب في إضعاف الاقتصاد بدل تطويره لأنها إعتبرته كغنيمة للحصول على التعينات وكذا الوظائف و الخدمات على أساس حزبي أو مناطقي أو طائفي، لهذا لم يتطور الإقتصاد العراقي، هؤلاء (النخب) يعملون كمندوبين للدول الداعمة لهم إيران، السعودية....ولم يخدموا مصالح الأفراد الذين قاموا بإنتخابهم، لهذا الكثير من الصناعات في العراق حاليا دمرت على حساب صناعات إيرانية أو تركية... وصار المسؤول العراقي يعمل لخدمة مصالح الدول التي أوصلته للوزارة (الغزي، 2021)،

فماحدث بالعراق يمكن إسقاطه على قول ستار جبار رحمان عن التحول الديمقراطي "من أهم معوقات التحول الديمقراطي يكمن بالتحول نفسه، إنه فقط تحول ديمقراطي بآلية الوصول للسلطة، لكنه ليس تحول ديمقراطي ببنية النظام السياسي وكذا بالبنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمفاهيمية للمجتمع والدولة" (الستار،2021)، فلا يمكن تحقيق التنمية السياسية وزيادة الوعي السياسي لدى الشعوب من دون تحقيق التنمية الاقتصادية، ولايمكن للديمقراطية أن تعمل وفق آلياتها الصحيحة من دون تطور إقتصادي، فجميع الشعوب التي تمتلك نظاما ديمقراطيا متطورا نجدها قد سبقته بنظام اقتصادي متطور، فالترابط بين الإزدهار السياسي متمثلا بالديمقراطية الصحيحة والتطور الاإقتصادي ترابط عضوي لايمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر وبالتالي فإن لها دور في بناء الأمم ورقي المجتمعات (صادق والحسين، 2019، ص191)، وهناك نقطة مهمة لابد من الإشارة لها وهي نظرة المجموعات الحاكمة لمصالحها من باب ضيق وهو مصلحة المجموعة والمكون دون النظر للمصلحة الوطنية، لهذا حتى السيطرة على الموارد كالغاز والنفط وغيرها أصبحت كأنها حكر على المنطقة المنتجة خاصة مايتعلق بإقليم كردستان، حيث كانت هناك الكثير من الأبار النفطية لم تقدم للسلطة المركزية بل تم السيطرة عليها من قبل الأحزاب، بالإضافة للمنافذ الحدودية وأرصفة الموانئ والمطارات و مزاد بيع العملة اليومي، وبالتالي دخلت العراق في متاهة كل هذا بسبب النظام السياسي الذي ولد أزمات مستمرة ودائمة (الغزي، 2021)، لهذا أصبح الإقتصاد العراقي إقتصاد أزمات وليس إقتصاد أداء وتنمية مستدامة، وساهم في ذلك تخلخل الجهاز الحكومي الإداري والتخطيطي الذي كان من المفروض أن يمثل أهم مظاهر التوجه الوطني في تحقيق التنمية والتقدم إن مارس سياسات وإستراتجيات تنموية مناسبة (مزرا، 2018،ص526)، هذا بالإضافة لغياب المؤسسات القانونية وحكم القانون، ظهور الإرهاب، وعدم التعامل بشفافية مع الحسابات العراقية سواء المجمدة أو التي كانت كخزين للعراق، بالإضافة للفساد الذي لعب دورا في عدم فاعلية النظام السياسي، وترتب عنه ضعف شرعية النظام السياسي، وإنعكس سلبا على الجانب الإجتماعي وأدى لحدوث الفقر والبطالة وغياب العدالة في التوزيع، نتيجة تركز الثروة والسلطة لدى فئة معينة من المجتمع على حساب فئات أخرى واسعة مستبعدة وبالتالي ضعف مدخول الفرد البسيط وحدوث فجوة مابين الدولة والمواطن.

ومن مظاهر الفساد في العراق هو تعطيل القوانين والتعليمات وإنتشار الفوضى والعشوائية في إشغال الوظائف العامة وإسنادها لمحدودي الكفاءة، إنتشار ظاهرة الثراء الفاحش والمفاجئ في المجتمع وشيوع ظاهرة الرشوى وكذا المحسوبية والولاء وغياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف، وتحويل الموارد والإيرادات، ناهيك عن التلاعب بالقوانين وأنظمة السوق والرشوة الإنتخابية والقضائية (محمد ، 2013 ،ص 4-6)، وهو ما يعقد عملية الحصول على المنح والقروض من الخارج لعدم ثقة المؤسسات الدولية بقدرة الحكومة على توجيهها بشكل صحيح لخدمة الأولويات العليا للدولة والمجتمع،كما يؤثر الفساد بالتنمية الإقتصادية مما يتسبب في حالات عجز ضخمة وتضخم النفقات التجارية (غانم و حمد جاسم، 2017،ص 21)، وفي السياق نفسه يقول روبرت كابلان "في الأماكن التي لم تحدث فيها التنمية

المتناسقة للنزعة الديمقراطية، فإن النظام المتعدد الأحزاب يؤدي فقط لتقوية ومأسسة الإنقسامات العرقية والإقليمية القائمة" (دون، 2011، ص251)، فمن متطلبات بناء نظام ديمقراطي هو إنشاء مؤسسات سياسية قادرة على الإعتماد على نفسها متجذرة بشكل آمن في سيادة القانون، تتيح للحريات السياسية والإقتصادية الإزدهار، وكذا قبول التحدي الخطير في تنمية المواطنيين الديمقراطيين، فإن النزاهة مهمة بقدر أهمية الإجراءات، أي أن الديمقراطية معدة للديمقراطيين (دون، 201، ص257)، لكن في العراق المواطن لم يتم تهيئته لتقبل هذا النظام الجديد، بل حتى أن السلطة السياسية ذاتها إستقبلت هذه التغييرات لمواكبة المرحلة الجديدة، وخدمة مصالح بعيدة عن أهداف الديمقراطية الغربية، مما جعل المحاصصة الطائفية تفرز سلبياتها على المجتمع والدولة ككل.

فعدد العاطلين عن العمل وفقا لتقديرات البنك الدولي سنة 2020 يفوق 5ملايين عاطل وأكثر من ثلث سكان العراق هم من الفقراء، وإزداد هذا العدد بعد إنتشار فيروس كورونا وتقليص الأنشطة الإقتصادية وإنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا راجع لغياب تطبيقات عملية فعالة لدى صانع القرار الذي يعتمد على الريع النفطي كأساس لميزانية الدولة، وعدم الإعتماد على مورد بديل بالرغم من التنوع الجغرافي والطبيعي في العراق (عباس، 2020).

دستور العراقي أقر بوجود مكونات وليس بوجود مجتمع واحد، وهذه المكونات أسست عليها فوارق وفواصل إنفجرت في الحرب الطائفية سنة 2006، وإستمرت حتى 2016 مخلفة ضحايا كثر وخسائر مادية، وتعرض النسيج الإجتماعي بسبب المحاصصة الطائفية لضربات كبيرة أدت لوجود عزلة بين المناطق، بالرغم من أن النظام العراقي تاريخيا متداخل، والطائفية الإجتماعية فيه كانت منخفضة، لكن الواقع الاجتماعي تأثر بسبب وسائط التواصل الإجتماعي والإعلام الذي يصور العديد من الأحداث بمرجعية طائفية، بل حتى زعماء الأحزاب لكي يتم إنتخابهم من قبل مجموعاتهم يوجهون خطابات طائفية، فمن مصلحتهم بقاء المجتمع طائفيا وإستمرار تخوف الناس من بعضهم لإلتفافهم حول طائفة معينة، وبالتالي ضعفت الدولة وحدثت هجرة كبيرة لطوائف في مناطق عراقية عديدة، لكن أحداث تشرين الأول 2019 (تظاهرات وإحتجاجات ضد تردي الأوضاع الإقتصادية وإنتشار الفساد الإداري والبطالة طالبت بإسقاط النظام الحاكم) أحدثت ضربة كبيرة في وجه الطائفية، فمثلا في المناطق المتعددة طائفيا كالموصل وديالي وبغداد بدأ الناس يعودون ويتعايشون مع بعض بعد التفريق الإجتماعي الممنهج لتقسيم المجتمع العراقي من قبل النخب السياسية، التي تعمل وفق أجندات خارجية إقليمية ودولية لا علاقة لها بالمجتمع العراقي، وبالتالي تم العمل على تشويه البناء الإجتماعي من خلال العوامل السياسية وفق إرث تاريخي من الكره، لكن المجتمع العراقي تفطن مؤخرا لهكذا توجهات وقام بمظاهرات ضد السلطة لأن جميع الطوائف حصدت سلبيات المحاصصة (الغزي، 2021).

وعلى المستوى الإقليمي لم تؤثر المحاصصة الطائفية على البنية الداخلية المجتمعية فحسب بل تجاوزت ذلك بفتح المجال لقوى إقليمية لاستعراض عضلاتها فوق أرض الرافدين منها:

الدور الإيراني: الذي يملك مصالح كبيرة بالعراق مما دفعه للتدخل بالشؤون الداخلية للبلاد، وفي حرب 2003 مارست إيران الحياد الإيجابي، كونها لا ترى مصلحة لها في الدخول مع أمريكا في صراعات، وكذا كان من مصلحة إيران وضع حد للنظام البعثي، وبناء نظام سياسي عراقي جديد أي دفع القوة الشيعية لسدة الحكم، وقد أيدت مجلس الحكم الانتقالي كونه أول بواعث تقليد العراقيين زمام الحكم، وبالتالي تتبع إيران لهذه السياسية كان لعدة أسباب منها: خوفها من الهجوم الأمريكي عليها، وكذا محافظتها على دور إقليمي كون العراق يعد عمقا إستراتيجيا لإيران وخط دفاع أول وورقة ضاغطة ضد أمريكا كون إيران دولة نووية، فمن مصلحتها تمويل العنف في دول الجوار بغية إبعاد الضغط عليها، وبالتالي تكون الدولة القوية في تحركاتها إقليميا (الصبيحي وخلف، 2018، ص444)، كما أن لإيران نفوذ إستخباراتي مهم في جنوب وشمال العراق ورغبة في قيام حكومة شيعية موالية للإستثمار في الوضع العراقي، فهي كأمريكا ضد عودة عراق عربي قوي، والسعي لبقاء دولة ضعيفة وفقيرة تابعة لإيران وأمريكا وإستغلال قدراتها النفطية وإبعاد المكون السني من الهيمنة في الساحة السياسية العراقية (نبيل،2008/2007، ص 210)، وكان للدين دور كبير في الاهتمام الإيراني بالعراق فمثلا آية الله السيستاني هو رجل الدين الأكثر احتراما وشعبية في عيون الشيعة العراقيين، تم تعزيز علاقة الشيعة الإيرانيين معه بعد سقوط صدام، فنسبة 80% من الشيعة العراقيين يقبلون آية الله السيستاني زعيما دينيا ويسلموه سنويا أموالا دينية تزيد قيمتها على 700 مليون دولار، والواقع أن نفوذ إيران في المدن الدينية متفش إلى الحد الذي منع وزارة الداخلية العراقية في عام 2009 الإستخدام العام للغة الفارسية والإشارات في كربلاء.

إن التشاؤم المتزايد إزاء النفوذ السياسي لإيران في العراق في قسم كبير من العالم العربي والعرب السنة في العراق، يتلخص في اعتقاد مفاده أن إيران كانت تحاول بعد سقوط صدام أن تتحول إلى نفسها، وأن هذه المحاولات الأمنية التي تقوم بها إيران في العراق ترجع إلى التصور الإيراني السلبي بعد الحرب مع العراق، والإدراك العقلي والمالي، والعواقب الاقتصادية والدعم من قبل الدول الإقليمية وعبر الإقليمية للعراق بهدف إضعاف أمن إيران، كما يزعم علماء المعهد الأميركي للسلام أنه بعد سقوط صدام سعت إيران إلى ملاحقة نظام سياسي جديد لتطلعات الأمنية في حدودها الغربية مع العراق، ومن هذا المنظور فإن ضعف الدولة في العراق قد يؤدي إلى المزيد من المشاكل الأمنية الحدودية بالنسبة لإيران، وطبقا لوجهة النظر التي طرحها هذا المعهد فإن الجارة القوية ترضي إيران وتهدد في ذات الوقت، بل إنه يشكل تهديدا لأنه قد يشجع العراق على التخلص من النفوذ الإيراني (sardarina & chitsazian, 2019,p49).

الدور التركي: تغلب على تحركات تركيا الخارجية مع العراق سياسة المصلحة الخاصة، فبعد 2003 إتخذت تركيا موقفا واضحا هو بقاء العراق موحدا ولا يتقسم لدويلات ومناطق، وبالتالي وجود حكومة مركزية كاملة السيطرة على العراق، وأهم قضية لتركيا هي كركوك، حيث رفضت إنظمامها لإقليم كردستنان العراق، كما لها موقف متشنج تجاه قضية حزب العمال الكردستاني (الصبيحي وخلف،

2018،ص 445)، وتطمح تركيا دوما للعب دور إستراتيجي في العراق، كون لها عدة مصالح متقاطعة مع أمريكيا منها مشاركتها في ضرب المقاومة ومحاصرتها وترسيخ نفوذها، حيث قامت بأدوار عسكرية ودعم لوجيستي لدول التحالف، وتكمن مشكلتها في قيام إتحاد فدرالي عرقي ورغبتها بقيام إتحاد فدرالي جغرافي، وذلك دوما بسبب إقليم الشمال العراقي وحزب العمال الكردستاني (نبيل، 2008/2007، ص 207-208).

بعد سقوط بغداد قامت أربيل بالسيطرة السياسية والإقتصادية على الأراضي الكردية، وأعدت حالة كركوك تهديدا للأمن القومي التركي بسبب السيطرة الكردية على عائدات النفط التي قد تدعم الإقتصاد الكردي وتوفر أساسا لحكومة إقليم كردستان لإعلان إستقلالها، وهذا سبب سماحها بقيام الفدرالية مع بقاء كركوك خط أحمر، ووفقا لتقرير النفط العراقي نص أن الإيرادات من جميع صادرات النفط العراقية عبر تركيا (أي من حكومة إقليم كردستان والكيانات الاتحادية) سوف تتدفق إلى حساب الضامن الذي تسيطر عليه تركيا سيتم تقسيمه في نهاية المطاف بالتناسب بين أربيل وبغداد، وهو ما يمكن الوصول لحكومة إقليم كردستان دون الحاجة للمرور بالحكومة المركزية، وبهذا كانت تركيا الضامن الفعلي للعقود النفطية لحكومة إقليم كردستان (آرون، 2017، ص ص 15-17).

ولكن التحديات التي واجهت العراق السنوات الأخيرة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية ووصول عناصر أمنية فاعلة جديدة، قد أوقعت ضغطا على التعايش في كركوك، ذلك أن عدم الاستقرار الأمني يضرب التوترات الطائفية الناجمة عن الأوضاع غير المحلولة في المنطقة، وسوف تكون مناقشات الوضع معقدة وتستغرق وقتا طويلا، ولكن ليس هناك من الأسباب ما يجعل الطرفين العراقي والتركي لا يعملان على إيجاد حلول، فالحاجة أكثر إلحاحا الآن لتأسيس ترتيبات أمنية جديدة، ولتنفيذ هذه المهمة يتعين على الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان أن تعملا معا، و جمع الجهد الأمني المشترك بين أربيل وبغداد وبين قوة محلية متعددة الأعراق يتم توظيفهم في ترتيب واحد، إن الزعماء العرب والتركمان يمثلان قوة حقيقية فمن شأن قيادة مشتركة بين الجيش والبشمركة أن تؤمن حدود المحافظة، وإذا وافقت بغداد وأربيل على إنشاء مثل هذه القوة، فإنها لن تساعد في الحفاظ على سلامة كركوك فحسب، بل إنها سوف تتمكن أيضا من تلبية متطلبات التمثيل العادل في المجتمع، في حين تعمل على تعزيز الروابط بين المحافظة وعواصم الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان (internatioanal Group, 2020 ,p27).

الخاتمة:

ومن خلال ما تطرقنا إليه نصل لعدة نتائج أهمها:

- إستمرت المحاصصة في العراق كعرف سياسي غير دستوري، لتسيير شؤون الحكم وتقاسم المناصب النيابية.

- نظريا تمثل الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الطائفية نموذجا مثاليا لحل مشاكل المجتمعات المتعددة، لكن ما حدث على أرض الواقع في العراق كان عكس محتواها، فهي سبب في تزايد الأزمات وأثرت على كيان الدولة والمكونات الاجتماعية وهو الأخطر.

- لم ينجح النظام السياسي العراقي في تحقيق الإستقرار السياسي، و رضا الأقليات، ووضع إستراتيجية لكبح الصراعات فيما بينها، وكذا الإغتيالات وكبح لجام الميليشيات.

- عدم تطبيق النظام التوافقي في العراق بطريقة صحيحة،وهو ما سبب فشل العملية السياسية، وساهم في سيطرة أغلبية على حساب أقلية مغلوبة على أمرها، وهو ما مكننا للوصول لنتيجة مفادها أن ما طبق في العراق ليس ديمقراطية توافقية بقدر ماهي محاصصة طائفية سياسية حزبية، وهو ما شكل تعددية سلطوية، فالكل أصبح صاحب قوة وسيطرة وقرار ونفوذ، وبالتالي لابد من مركزية السلطة في يد جهة واحدة،وهو ما من شأنه بناء الدولة وخدمة مصالحها الوطنية وليس مصالح خاصة كما يحدث حاليا في العراق.

- النظام الإتحادي المطبق بالعراق يكتنفه الغموض فهو غير واضح المعالم لا هو مركزي و لا هو لا مركزي، وهو ما يشكل دولة مقسمة لدويلات على أساس طائفي، كردية في الشمال و سنية في الوسط وشيعية في الجنوب.

- تطبيق المحاصصة السياسية الطائفية ساهمت في زيادة حدة التوتر المذهبي وتعزيز الإنقسام الإجتماعي، وكرست بشكل خاص التباين السني /الشيعي، وأدت لإضعاف الكتل العابرة للطوائف والعلمانية.

- الديمقراطية التوافقية بصيغة المحاصصة لم تستخدم لحل النزاعات بقدر ما كانت لتحقيق مصالح ذاتية على حساب بناء نظام ديمقراطي ودولة وطنية.

وبناء على ذلك وبغية إصلاح النظام السياسي العراقي لابد من القيام بإصلاحات على صعيد سياسات الحكومة، والقضاء على الأزمات السياسية والإقتصادية المتولدة من النفط من خلال عدة إستراتيجيات، وإصلاح السياسات المالية، تقليص النفقات العامة، إضفاء إصلاحات وتعديلات دستورية وقانونية، إعادة بناء الدولة وقيام الديمقراطية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني والقيام بتواصل وتفاعل حقيقي بين مكونات المجتمع في مختلف الجوانب، وإصلاح الأحزاب السياسية، إلتزام الكتل البرلمانية بدورها التشريعي، والتنمية الإقتصادية، خلق طبقة وسطى متنامية، التقليل من حجم الدوائر الانتخابية، تحقيق الضمانات الثقافية وضمانات قانونية وسياسية وإجتماعية، والحد من التأثير الخارجي سواء إقليميا أو دوليا على الوضع الداخلي.

الإحالات والمراجع:

1. أحمد النداوي خضر عباس. (07 ديسمبر، 2020). الفقر في العراق والتحول من ظاهرة إقتصادية إلى مأزق إجتماعي وسياسي. تاريخ الاسترداد 22 فيفري، 2021، من http://studies.aljazeera.net.
2. أحمد حسين جابر، و ناهض حسن والي. (2019). نحو إكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر . مجلة العلوم السياسية.
3. أحمد شكر حمود الصبيحي. (2017). الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية.
4. البكري ياسين سعد محمد. (2009). إشكاليات الديمقراطية التوافقية وإنعكاساتها على التجربة العراقية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
5. البياتي فراس عبد الكريم. (2016). العملية السياسية والنظام السياسي في العراق 2005-2015. مجلة قضايا سياسية.
6. الجنابي محمد محي. (2020). سياسات إعادة تأهيل مجتمعات مابعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث 2014. الأردن: دار دجلة ناشرون موزعون.
7. الدستور العراقي .2005
8. الصافي محمد علاء. (13 ماي ، 2005). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد العراق نموذجا . تاريخ الاسترداد 02 10، 2020، من http://amp.annabaa.org.
9. إياد البديري، و والي عايد. (2010). التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة وإستقرارها. مجلة القادسية.
10. إيبرلي دون. (2011). نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى. الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع.
11. أيمن أحمد محمد. (2013). الفساد والمسائلة في العراق . بغداد: مؤسسة فريدريش إيبرت.
12. جاموس ونهان سالم مرزوق. (2020). الديمقراطية التوافقية وإنعكاساتها على إدارة التنوع الإثني. الدنمارك: الأكادمية العربية في الدنمارك.
13. جميل هلال. (2008). لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الإستقطاب. تاريخ الاسترداد 27 سبتمبر ، 2020، من carnegie-mec.org//:http.
14. حارث حسن. (2016). التجربة التوافقية في العراق النظرية والتطبيق والنتائج . مجلة سياسات عربية.
15. رحمان جبار عبد الستار. الإنتخابات والديمقراطية . المؤتمر الدولي الأول للإنتخابات وتحديات التحول الديمقراطي . عمان : المركز الأوروبي لدراسات الشرق الأوسطية بالتعاون مع منظمة العربية للدراسة الإنتخابية.
16. زكي حسن شذى. (2009). الإنتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
17. زيد عدنان محسن عليكي، و أمير مالك ميلوخ. (2017). مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005. مجلة قضايا سياسية.

18. ستاين آرون. (2017). سياسية تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق . تاريخ الاسترداد 29 سبتمبر، 2020، من http://bayancenter.org.
19. صابر علي الصباح. (2015/2014). الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (مذكرة ماجيستير). جامعة الشرق الأوسط.
20. عبد الجبار موسى عبد الستار. (2010). واقع اللإقتصاد العراقي وآليات التحول نحو إقتصاد السوق . المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر لكلية الإدارة والإقتصاد. العراق : الجامعة المستنصرية.
21. عزمي بشارة. (2018). الطائفة ،الطائفية ،الطوائف المتخيلة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
22. علي حسين سفيح. (28 فيفري ، 2016). الديمقراطية التوافقية في العراق حلا م مشكلا ؟ تاريخ الاسترداد 03 أكتوبر، 2020، من http://democraticac.de.
23. علي حسين صادق، و زين العابدين محمد عبد الحسين. (2019). الإقتصاد العراقي بعد 2003. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.
24. علي خضر مزرا. (2018). الإقتصاد العراقي الأزمات والتنمية . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
25. كريبش نبيل. (2008/2007).دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي التحول الديمقراطي في العراق أبعاده الداخلية والخارجية.(أطروحة دكتوراه). باتنة : جامعة الحاج لخضر.
26. لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الإستقطاب . (2008). تاريخ الاسترداد 27 سبتمبر، 2020، من carnegie-mec.org//:http.
27. ليبهارت أرنيت. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد . بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية.
28. معتز إسماعيل الصبيحي، و صالح علي خلف. (2018). الطائفية السياسية في الدولة العراقية في العقد الأول بعد التغيير بحث في الأسباب والتداعيات والحلول . مجلة الجامعة العراقية.
29. مكي لقاء. (نوفمبر، 2018). الطائفية الإجتماعية والطائفية السياسية في العراق . تاريخ الاسترداد 29 سبتمبر، 2020، من http://studies.aljazeera.net.
30. مهديد السعيد. (2020/2019). النزاعات الإثنية وتأثيرها على مستقبل الدول حالة تركيا والعراق (أطروحة دكتوراه). تلمسان: جامعة بوبكر بلقايد.
31. مهران موشيخ. (02 06، 2007). مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي المعاصر . تاريخ الاسترداد 09 أكتوبر، 2020، من http://m.ahewar.org.
32. نجم الغزي. (22 فيفري، 2021). تأثير المحاصصة الطائفية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي على العراق.
33. نزار عبد الأمير تركي غانم، و محمد الخرجي حمد جاسم. (2017). الفساد المالي والإداؤي ودوره في تحجيم الإقتصاد العراقي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003. مؤتنر علمي الثالث عشر لكلية القانون. كربلاء: جامعة كربلاء.
34. نصار نضال عبد الرضا. (2016). الطائفية السياسية وتأثيرها على بناء الدولة العراقية بعد 2003(مذكرة ماجيستير). العراق: معهد العلمين.
35. وزارة التخطيط العراقية. (2020). تقرير حول الإقتصاد العراقي . وزارة التخطيط العراقية.
36. internatioanal Group. (2020). Iraq:Fixing Security in kirkukk. middle East Report.
37. sardarina, k., & chitsazian, m. r. (2019). the future of Iran-iran relatiot:possiple scenarios. iranian political studies.